

سبل بناء اقتصاد جزائري متطور من خلال اختيار نوعية القطاعات والاستثمارات الداعمة للنمو الاقتصادي: تجربة الإمارات العربية المتحدة نموذجا

Ways to build an advanced Algerian economy by choosing the quality of sectors and investments that support economic growth: the UAE experience as a model

محمد يعقوب *

أستاذ مساعد قسم أ في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة معسكر moh_yagoub@hotmail.com

عقبة بلخضر، طالب دكتوراه، جامعة الحاج لخضر

ملخص:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من بين أسرع المناطق نموا في الاقتصاد العالمي، ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن هذا التحسن في أداء النمو كان واسع النطاق في مختلف القطاعات الاقتصادية، لكن نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري قُيد بصادرات الموارد الطبيعية، وبالتالي إذا كانت الجزائر في حاجة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وعالي، يجب أن تمر بعملية التحويل الهيكلي، فالجزائر بحاجة إلى إعادة التفكير في استراتيجيات النمو، كما حدث بالإمارات العربية المتحدة، لذا تفحص الدراسة اتجاهات الاستراتيجيات الإماراتية لفهم أفضل للقطاعات الخدمية التي تؤثر ببناء اقتصاد جزائري قوي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، استراتيجيات النمو، القطاعات الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد الإماراتي.

ABSTRACT

The UAE was among the fastest growing regions in the world economy, and it is interesting to note that this improvement in growth performance has been widespread in various economic sectors. But the Algerian GDP growth has been driven by natural resource exports. Consequently, if Algeria wants to achieve high and sustained economic growth, it have to go through the process of structural transformation. Algeria needs to rethink its growth strategies, as has happened in the UAE. Our study examines UAE strategies trend to better understand the service sectors affecting building a strong Algerian economy.

Keywords: Economic Growth, Growth Strategies, Economic Sectors, Algerian Economy, UAE Economy.

المقدمة:

أهمية الموضوع:

يتساءل خبراء الاقتصاد عن مخططات التنمية الاقتصادية في البلاد العربية، وعن مجموع الدول العربية خصوصاً التي تقدمت بفعالية في هذا النهج، فمنها من قامت بتحديد أولويات لترشيد استغلال مواردها المالية والإنتاجية، خصوصاً البترولية (الإمارات العربية المتحدة نموذجاً)، وقامت بتفعيل دور المغيرات الاقتصادية المختلفة في محاولة بناء اقتصادات تتماشى إلى حد ما مع التطورات الدولية من حولها، وتتماشى مع متطلبات العمل والتشغيل لأفرادها، لكن بعض الدول العربية (الجزائر مثلاً) لقيت معوقات عديدة ومتجددة في منطقتها، ونتاجاً لذلك فإن صناعات القرار في البلاد يصارعون من أجل إيجاد حلول للنهوض بالاقتصاد المحلي أمام الاقتصادات الأجنبية وتنمية احتياجات التشغيل للأفراد، وأن معظم المبادرات هي عبارة عن محاولات يائسة لتنفيذ مشاريع الاستثمارات الأجنبية بحذافيرها، ومن خلال ذلك يمكن القول أن أهمية الموضوع تنتج من كون أن برامج الاستثمارات العامة تسمح بتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وتساهم في استحداث معدلات أكبر من التوظيف، وتجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وتسمح بترابط القطاعات الاقتصادية بصورة جيدة، وذلك كله يستدعي الاهتمام.

إشكالية الدراسة:

بخصوص المشكلة التي تطرقت إليها نشرة صندوق النقد الدولي (FMI) بتاريخ 26 يناير 2011، والتي تفيد بأن "على الجزائر أن تتوجه نحو تنوع الصادرات في اقتصادها الذي تسيطر عليه صناعة النفط والغاز الطبيعي، وإنشاء فرص عمل جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة المرتفعة، وأن ذلك هو حال أغلب اقتصاديات الدول العربية"، فإن معظم المحاولات العاجلة لمعالجة هذه المشكلة من قبل المختصين كانت تؤول للفشل، على عكس دولة بترولية أخرى هي الإمارات العربية المتحدة، وذلك يسمح بطرح الإشكالية التالية:

لماذا استطاعت الإمارات العربية المتحدة الوصول لتحقيق نمو العمالة بالبلاد ومن جهة أخرى نمو اقتصادها أمام الاقتصادات الأجنبية، والتحول تدريجياً من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد خدماتي وإنتاجي، وأن تطبيق مشاريع الاستثمارات الأجنبية في البلاد ينجح في كل مرة، على عكس ذلك بالنسبة للجزائر، التي تعد كمثيلتها دولة بترولية، لكن لم تُجدي إيراداتها البترولية في إنجاح الاستثمارات الأجنبية فيها، ولم يتمكن أفراد البلاد من الحصول على الاكتفاء في التشغيل، وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: ما مراحل بناء اقتصاد جزائري متطور بالنظر إلى تجربة الإمارات العربية المتحدة؟ ولماذا فشلت برامج ومشاريع الاستثمارات الأجنبية المستوردة (من قبل الجزائر) في مرحلة التنفيذ ولم تؤدي إلى نفس النتائج المحصّلة بالدول الأجنبية الأم؟

أهداف الدراسة:

يمكن اختصار أهداف الدراسة في محاولة تقييم انعكاسات برامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي بالجزائر، وبحث نوعية الاستثمارات التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي الفعال بالجزائر، ليكون ذلك لصالح الدولة متمثلاً في نمو اقتصادي كبير أمام الاقتصادات الأجنبية، ولصالح أفراد الدولة متمثلاً في نمو معدلات التشغيل خصوصاً للعمالة البسيطة، التي لا تستطيع الاندماج في مشاريع الاستثمارات الضخمة، كما أن قيام البلاد باستيراد المشاريع الاستثمارية الناجحة يستدعي تفسير عدم نجاح تنفيذها في الجزائر بالقدر الذي تلقاه بدولها الأم.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع تقترح الدراسة عدداً من الفرضيات كالتالي:

- ترشيد النمو الاقتصادي للجزائر يتوقف على نوعية الاستثمارات التي تم إنجازها سابقاً والتي يتم التخطيط لتنفيذها مستقبلاً؛
- وجود بنية اقتصادية أولية في الدولة المستوردة لمشاريع الاستثمار الأجنبية (الجزائر نموذجاً)، تماثل تلك البنية المتواجدة بالدولة المستوردة منها تلك المشاريع؛
- وجوب استيراد القائمين على تنفيذ البرامج والمشاريع الاستثمارية المعنية والعمالة الفنية الأجنبية أيضاً.

حدود الدراسة:

تشمل الحدود المكانية للدراسة كلا من دولتي الجزائر والإمارات العربية المتحدة، والحدود الزمنية الفترة 2000-2022.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج المقارن من أجل مقارنة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وفي التوظيف للدولتين، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي في عرض تطور خدمات النقل والبناء والتشييد خلال فترة من الزمن بكل من الإمارات العربية المتحدة والجزائر، بينما تستخدم الدراسة المنهج التحليلي من أجل تقييم وتفسير تطور الخدمات التجارية بالإمارات العربية المتحدة على حساب الجزائر، وكيف للإمارات أن تصل إلى نمو اقتصادي مزدهر خصوصاً فيما يتعلق بالتصنيع والإنتاج المحلي مقارنة بالجزائر التي لم تصل إلى ذلك.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة إشكالية الموضوع وتحقيق أهدافه تم تقسيم الدراسة إلى أربع محاور، حيث يتناول المحور الأول: أداء السياحة في الناتج والتوظيف. مساهمة السياحة في حجم الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة والجزائر، وذلك بشكليها المباشر وغير المباشر، بالإضافة إلى تحليل مساهمة السياحة وخدماتها في التوظيف عموماً، بينما يتناول المحور الثاني: مساهمة النقل والبناء والتشييد في نمو السياحة. تبيان دور كل من قطاعي النقل والبناء والتشييد في إحداث دفعة قوية من الخدمات السياحية بالإمارات العربية المتحدة على حساب الجزائر.

تبين الدراسة من خلال المحور الثالث: نمو قطاع الصناعة والإنتاج تبعاً لدعم قطاعات اقتصادية أخرى. أن إحداث ثورة في الصناعة والإنتاج المحلي يستدعي وصول الاقتصاد بالقطاعات محددة إلى مستوى جيد من المساهمة في التوظيف، وتبيان آثار توجه الجزائر إلى استيراد المشاريع الاستثمارية الأجنبية على تحقيق النمو الاقتصادي.

كذلك تبين الدراسة من خلال المحور الرابع: الرؤى والتطلعات المستقبلية لتنمية اقتصادية أفضل. كيفية نجاح الإمارات العربية المتحدة في رسم سياسات واستراتيجيات محكمة ومنظمة بشكل متعاقب في الأولويات من أجل الوصول في الأخير إلى هدف التصنيع والإنتاج المحلي والتوظيف الحقيقي بالبلاد، واستنتاج سياسات مماثلة للتطبيق على الجزائر.

المحور الأول: أداء السياحة في الناتج والتوظيف

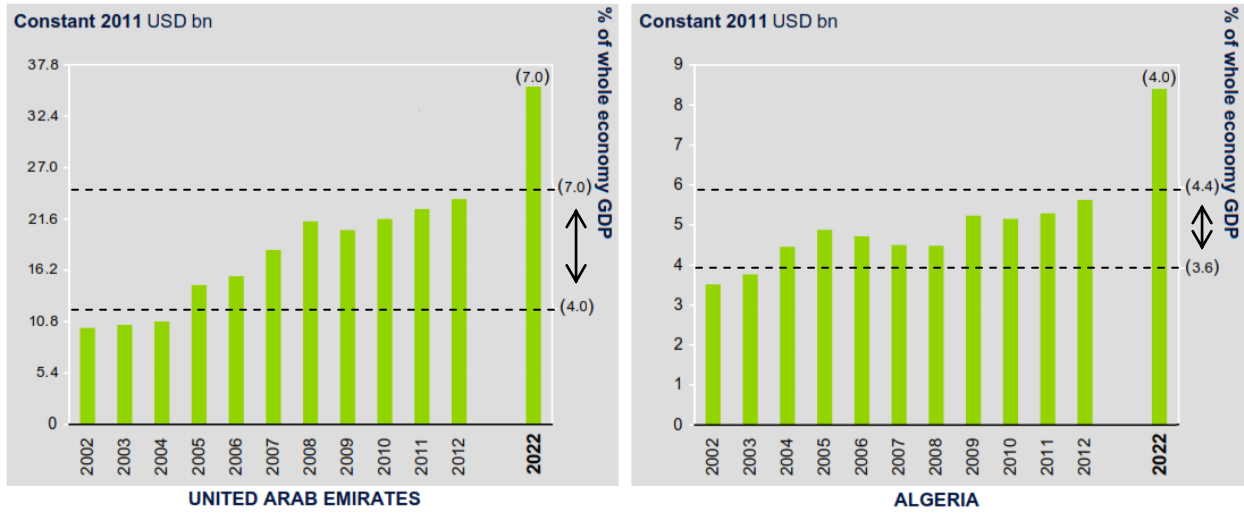
صناعات السياحة والنقل البري والبناء والتشييد من أكبر الصناعات في العالم، ويمكن للسياحة أن تؤثر على خدمات النقل البري واستثمارات البناء والتشييد بصورة كبيرة، وأن يكون كل ذلك في المستقبل عاملاً مهماً في إحداث نمو اقتصادي مرتفع حتى من خلال الإنتاج السلعي والخدمات المحلي فيما بعد، حيث ساهمت السياحة في سنة 2011 بما يعادل 9% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي بأكثر من 6 تريليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى إحداث 255 مليون وظيفة.

تتوقع الدراسات على مدى السنوات العشرة القادمة بدءاً من سنة 2013 نمو صناعة السياحة بمعدل 4% سنوياً في المتوسط، والمساهمة بذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمعدل 10% (في حدود 10 تريليون دولار أمريكي)، وإمكانية زيادة فرص العمل في العالم بحلول سنة 2022 إلى 328 مليون وظيفة، ويمكننا القول أن الصناعات المذكورة تساهم إلى أبعد الحدود في إحداث ترابط في الاقتصادات منفردة أو فيما بين اقتصادات بعينها، لكن الأثر الاقتصادي الناتج عالمياً لا ينعكس بنفس المعدلات في جميع الدول، خصوصاً النامية منها والتي تعتمد اعتماداً مفرطاً على قطاع البترول والغاز (IBRD, 2012).

تختلف اختلافاً جوهرياً درجة الاعتماد والتأثير الاقتصادي للسياحة خصوصاً على الصناعات الأخرى بالنسبة للإمارات العربية المتحدة والجزائر، حيث تحاول الدراسة تفسير نوعية الاستثمارات المنجزة بالإمارات العربية المتحدة،

والتي أدت إلى نمو اقتصاد البلاد والاستغناء نسبياً عن قطاع البترول والغاز، على خلاف الجزائر التي لا تزال تعاني من التبعية لصادرات منتجات المحروقات، والرسم البياني رقم 01 يبين المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2002 . 2012.

رسم بياني 01: المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر والإمارات: 2002 . 2012 . 2022



تم تحويل العملات المحلية للجزائر والإمارات العربية المتحدة إلى عملة الدولار الأمريكي، وفقاً لمتوسط أسعار صرف العملات الأجنبية ببنك Citibank N.A.، من خلال المعادلة: 3.67 AED = 1 USD = 78.11 DZD.

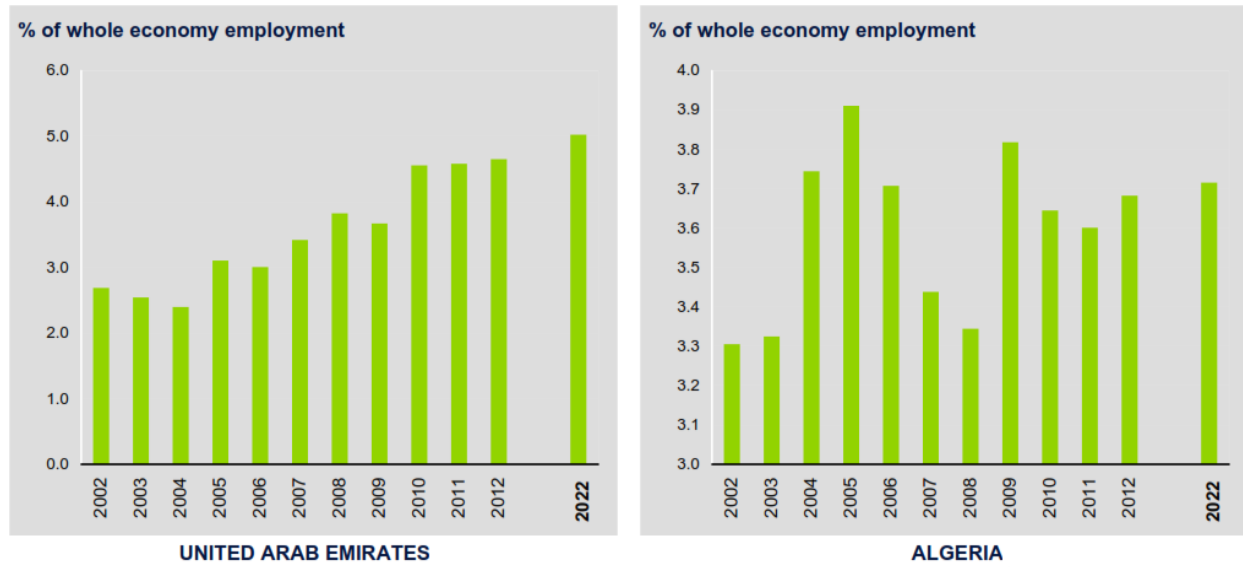
Source: (WTTC, 2012a; WTTC, 2012b).

يلاحظ من خلال الرسم البياني رقم 01 تطور المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، حيث أنه بالنسبة لهذه الأخيرة فقد كانت المساهمة المباشرة المعنية في سنة 2011 تعادل 22.8 بليون دولار أمريكي (بمعدل 6.5% في الناتج المحلي الإجمالي)، وينعكس ذلك في المقام الأول على النشاط الاقتصادي الناجم عن صناعات مثل الفنادق ووكالات السفر وشركات الطيران وخدمات نقل الركاب، كما يشمل أيضاً على سبيل المثال أنشطة المطاعم والترفيه، وقد قدرت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة بما يعادل 36.08 بليون دولار أمريكي بحلول سنة 2022 (في حدود 7% في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي).

بينما يتراوح تأثير السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي ككل كمتوسط خلال الفترة 2002 . 2012 بما يعادل ما بين 4% و7% في الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي ككل، كما يمثل التأثير غير المباشر معدلاً أكبر من مثيله المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بالإمارات، حيث يمثل ذلك زيادة بمعدل 7% كاملة كمتوسط سنوي للفترة 2002 . 2012 (مركز دبي للإحصاء، 2010).

كانت المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للجزائر خلال سنة 2011 تعادل 6.7 بليون دولار أمريكي فقط، أي بمعدل زيادة 4% في الناتج المحلي الإجمالي لا غير، ويعكس ذلك نمواً بطيئاً ومتذبذباً في تأثير السياحة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالبلاد، كما يُتوقع نمو المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2022 إلى غاية 10.78 بليون دولار أمريكي (4% في الناتج المحلي الإجمالي دوماً)، بينما في حال إضافة التأثير غير المباشر للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك يؤدي لتسجيل تأثير كلي بما يعادل 13.07 بليون دولار أمريكي سنة 2011، ويُتوقع نمو ذلك لغاية 21.77 بليون دولار أمريكي سنة 2022 (تأثير كلي بمعدل 8.2% في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري)، ويمكن القول أن تأثير السياحة ينعكس بدوره على التوظيف، حيث يبين الرسم البياني رقم 02 المساهمة المباشرة للسياحة في التوظيف بكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2002. 2012.

رسم بياني 02: المساهمة المباشرة للسياحة في التوظيف بالجزائر والإمارات العربية المتحدة: 2002. 2012. 2022



1. تمثل المساهمة غير المباشرة للسياحة في التوظيف ما يعادل 7% (من المساهمة الكلية للسياحة في التوظيف) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، و3.5% (من المساهمة الكلية للسياحة في التوظيف) بالنسبة للجزائر؛
2. المساهمة الكلية للسياحة في التوظيف تساوي إلى مجموع كل من المساهمة المباشرة والمساهمة غير المباشرة للسياحة في التوظيف.

Source: (WTTC, 2012a; WTTC, 2012b).

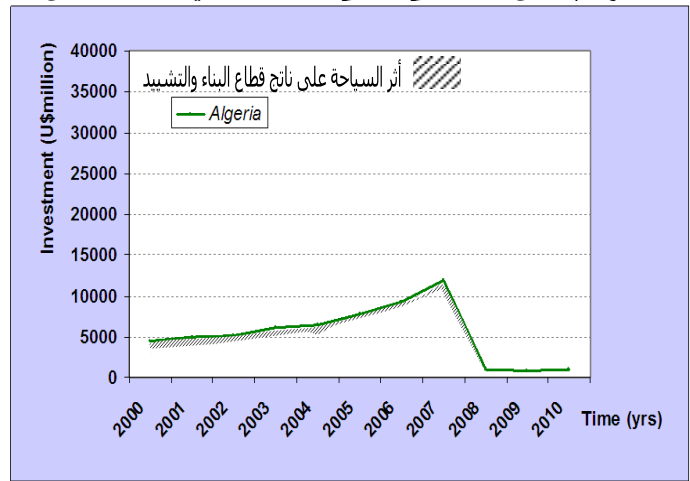
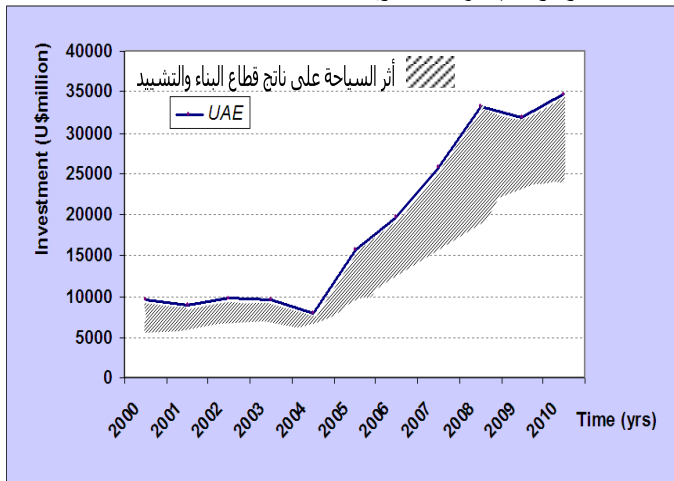
يلاحظ من خلال الرسم البياني رقم 02 تطور المساهمة المباشرة للسياحة في التوظيف لكل من الجزائر والإمارات، حيث كانت المساهمة المباشرة المعنية بالنسبة للإمارات العربية المتحدة مقدرة بما يعادل 4.6% من التوظيف الكلي سنة 2012، ما يمثل توليد 173000 وظيفة مباشرة، ويقدر ذلك في سنة 2022 بما يقارب 236000 وظيفة

مباشرة (زيادة 3.2%)، كما سجلت المساهمة الكلية للسياحة في التوظيف 403500 وظيفة سنة 2012، أي بمعدل 10.9% في التوظيف الكلي، وبحلول سنة 2022 قد يصل ذلك إلى 546000 وظيفة (11.6% في التوظيف الكلي). أما بالنسبة للجزائر، فقد سجلت تأثيراً ضئيلاً تجاه المساهمة المباشرة للسياحة في التوظيف، حيث قُدِّر ذلك سنة 2012 بما يعادل 377500 وظيفة (3.7% في التوظيف الكلي)، وقد يرتفع لغاية 497000 وظيفة بحلول سنة 2022، إلا أن المساهمة الكلية للسياحة في التوظيف فقد سجلت 731500 وظيفة سنة 2012، بمعدل توظيف يعادل 7.1% في التوظيف الكلي، وقد يصل ذلك حسب التقديرات لغاية 7.5% في التوظيف الكلي سنة 2022 (مليون و3000 وظيفة).

المحور الثاني: مساهمة النقل والبناء والتشييد في نمو السياحة

تمثل مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وفي التوظيف انعكاساً لتأثير عوامل أخرى، حيث ساهم كل من قطاع البناء والتشييد وقطاع البنية الأساسية للنقل في دعم السياحة، وما يترتب عنها من تأثير مباشر وغير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف بالبلاد الواحدة، إلا أن مساهمة السياحة في قطاع البناء والتشييد كانت مختلفة ما بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، حيث يوضح الرسم البياني رقم 03 ناتج قطاع البناء والتشييد ومساهمة السياحة فيه بالجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000.2010.

رسم بياني 03: ناتج قطاع البناء والتشييد وتأثيره على السياحة بالجزائر والإمارات العربية المتحدة: 2000.2010



1. بيانات الفترة 2001.2003 هي بيانات مقدرة من المرجع المعني؛

2. الإحصائيات بالأسعار الجارية.

المصدر: (أوبك وآخرون، 2009؛ أوبك وآخرون، 2012؛ World Bank, 2012).

يلاحظ من خلال الرسم البياني رقم 03 تطور ناتج قطاع البناء والتشييد خلال الفترة 2000 . 2010. حيث يزيد بالنسبة للإمارات العربية المتحدة عن 9550 مليون دولار أمريكي، ويثبت عند ذات القيمة كمتوسط للفترة 2000 . 2004، ثم يرتفع بمعدل نمو متزايد لغاية سنة 2010، ويصل إلى 34670 مليون دولار أمريكي، بينما لا يزيد حجم ناتج البناء والتشييد بالجزائر خلال فترة الدراسة بالرسم البياني رقم 03 عن 11896 مليون دولار أمريكي، وهي قيمة ذروة الارتفاع المسجل خلال الفترة المعنية (بسنة 2007 تحديداً)، حيث يزيد حجم الناتج المعني بشكل متزايد خلال الفترة 2000 . 2007، بينما يتناقص ذلك مجدداً فيما بعد لغاية 956 مليون دولار.

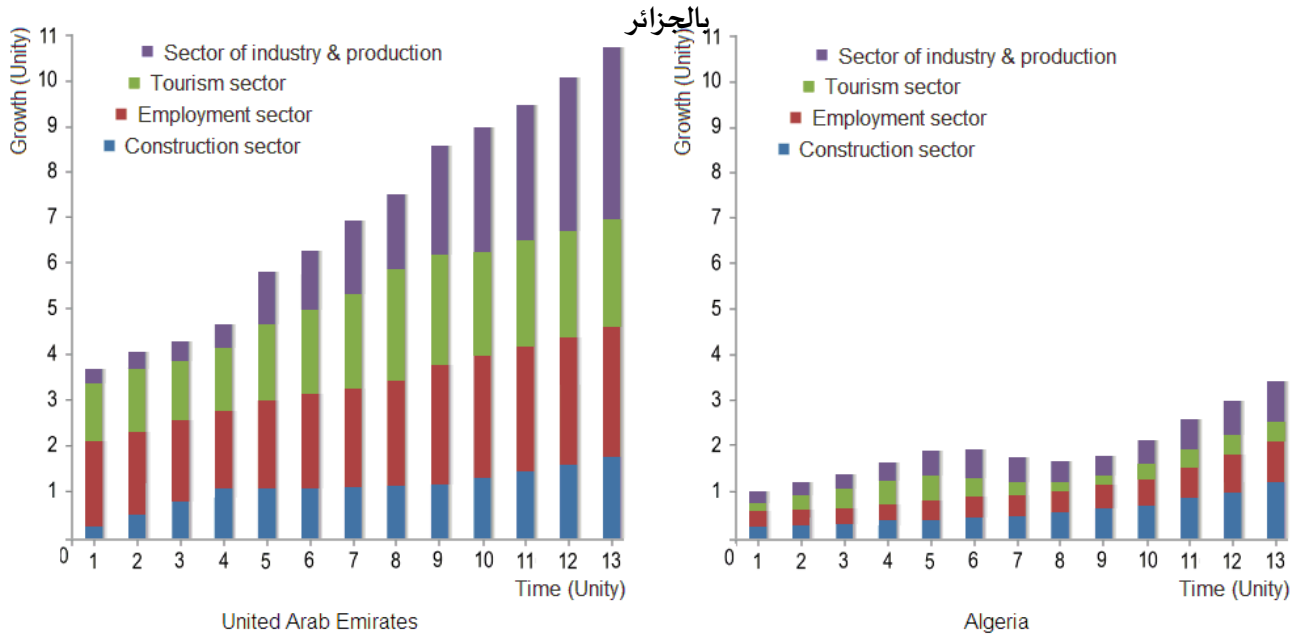
بالمقابل تبين الدراسة أن حجم ناتج قطاع البناء والتشييد المخصص للسياحة كبير بالنسبة للإمارات العربية المتحدة مقارنة بالجزائر، كما هو مبين بالرسم البياني رقم 03، حيث تشير في ذات السياق نتائج تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2013، الصادرة عن البنك الدولي إلى المكانة المتقدمة للإمارات العربية المتحدة من بين 185 دولة متقدمة ونامية مشاركة في هذا التقرير، إذ احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذا المرتبة 13 عالمياً بمؤشر استخراج تراخيص البناء والتشييد، كما احتلت الإمارات العربية المتحدة أيضاً المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة الثانية عالمياً في مؤشر كفاءة البنية التحتية (MFT, 2012).

تحصلت الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر توافر ونوعية الطرق المعبدة، كما حصلت على المرتبة الأولى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر توافر ونوعية البنية التحتية للنقل (المرتبة 11 عالمياً)، وبدورها حازت على المرتبة الأولى أيضاً على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر توافر ونوعية خدمات النقل (المرتبة 22 عالمياً)، والمرتبة 7 عالمياً في مؤشر جودة البنية الأساسية للطرق، كما يرتبط ذلك بحصولها على المرتبة 9 عالمياً في مؤشر بيئة الأعمال والبنية التحتية في مجال السياحة والسفر (MFT, 2012). إلا أن الوضع مختلف بالنسبة للجزائر، حيث لا ترقى شبكات النقل البري ولا خدماتها المصاحبة إلى درجة تطور وازدهارها علياً مقارنة بما هو موجود بالإمارات العربية المتحدة، كما أن سياسات واستراتيجيات البلاد في قطاع النقل وقطاع البناء والتشييد لا تخدم قيام السياحة والسفر بمختلف مناطق البلاد.

المحور الثالث: نمو قطاع الصناعة والإنتاج تبعاً لدعم قطاعات اقتصادية أخرى

تساهم القطاعات الخدمية في تحفيز النمو الاقتصادي للبلاد، لكن الجزائر لم تعتمد على القطاعات الخدمية في المراحل الأولى بعد الاستقلال، وكان النظام السائد آن ذاك هو النظام الاشتراكي، فلم يتم تحرير المشاريع الاقتصادية وكانت ملكاً للدولة، لكن على خلاف ذلك اتجهت الإمارات العربية المتحدة إلى تبني النظام الرأسمالي في التعامل، مما أدى بها إلى تنمية القطاعات الخدمية بصورة أكبر كفاءة، ومن خلال الرسم البياني رقم 04 تفسر الدراسة كيفية نجاح نمو قطاع الصناعة والإنتاج بالإمارات العربية المتحدة خلافاً للجزائر، وذلك تبعاً لدعم قطاعات اقتصادية أخرى.

رسم بياني 04: نمو قطاع الصناعة والإنتاج تبعا لدعم قطاعات اقتصادية أخرى في الإمارات العربية المتحدة مقارنة



Source: (World Bank, 2012).

يلاحظ من خلال الرسم البياني رقم 04 أن نمو قطاع البناء والتشييد وقطاع النقل خصوصا البري منه في الإمارات العربية المتحدة قد ساهم في الفترة (0 . 4) بنمو التوظيف لمواطني البلاد، إلا أن تأثير القطاعين معا أدى إلى تحفيز نمو السياحة بالبلاد، في ظل التوجه الحكومي لإحداث مشاريع داعمة للسياحة والسفر، والاستغناء تدريجيا عن قطاع البترول والغاز، وقد انعكس ذلك في إحداث نمو متزايد في التوظيف خلال الفترة (4 . 8).

انعكس ذلك بدوره في مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، خصوصا خلال الفترة (4 . 8)، نتاجا للحصول على إيرادات ومداخل سياحية ونمو ناتج التوظيف في قطاعات مختلفة أهمها البناء والتشييد والنقل، ويمكن القول كذلك أن قيام الحكومات بإنشاء بنية تحتية جيدة خلال الفترة (0 . 8)، أدى بها إلى التوجه فيما بعد نحو تنمية قطاع الصناعة والإنتاج المحلي، حيث يلاحظ خلال الفترة (8 . 13) تسجيل نمو أكثر ارتفاعا في قطاع الصناعة والإنتاج المحلي، وبدوره ارتفع نمو قطاع البناء والتشييد وكذا قطاع النقل، ما ساهم في إحداث معدل أكبر في التوظيف.

لكن تفسر الدراسة نمو قطاع البناء والتشييد وقطاع النقل خلال الفترة الأخيرة الذكر (8 . 13)، بأن شبكات النقل البري والخدمات الملاحقة بها خصوصا تحتاج ضمنا إلى قدر من التبادل التجاري الحادث بين مختلف المناطق بالإمارات العربية المتحدة، وأن ذلك قد تحقق من خلال الفترة السابقة للفترة الأخيرة الذكر (4 . 8)، والتي تؤدي فيما بعد إلى إحداث نمو عكسي، يمثل نمو الإنتاج والتبادل والصناعة فيما بعد تبعا لتأثر النقل والبناء والخدمات المترتبة عنهما، وقد انعكس ذلك على قطاع التوظيف فارتفع نموه بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (8 . 13).

كذلك يمكن القول أن النمو الكبير لقطاع الصناعة والإنتاج المحلي كان بسبب توجه البلاد إلى إحداث شركات إنتاجية محليا وبالمشاركة في الإنتاج، بالإضافة إلى انتهاج سياسة جلب العمالة الفنية والرخيصة من خارج البلاد، الأمر الذي ساهم في نجاح استيراد وتطبيق خطط الاستثمار الأجنبية داخل الإمارات، ونمو قطاع الصناعة والإنتاج المحلي بالبلاد.

بالمقابل فإن توجهات نمو اقتصاد الجزائر كانت مختلفة عن الإمارات العربية المتحدة، حيث لم تقم البلاد بتبني نفس السياسة التي قامت عليها الإمارات العربية المتحدة، إذ يلاحظ من خلال الرسم البياني رقم 04 انخفاض حجم النمو في مختلف القطاعات المذكورة، حيث نما قطاع البناء والتشييد وقطاع النقل فقط خلال الفترة (8 . 13)، وبدعم نمو قطاع التوظيف بدوره خلال نفس الفترة لم يؤدي كل ذلك إلى نمو السياحة بالبلاد، لعدم توجه سياسات واستراتيجيات الحكومة إلى ذلك، وهو ما أدى إلى عدم تأثير السياحة والخدمات المترتبة عليها من توظيف متعلق بالسياحة في قطاعي البناء والتشييد والنقل، خصوصا أن الفترة (4 . 8) شهدت اضطرابات سياسية بالبلاد (فترة التسعينات)، وما كان لها من أثر على تدهور أي محفزات لقيام سياحة بالبلاد أو لإنشاء بنية تحتية جيدة (Blanke & Chiesa, 2011).

كذلك يمكن القول أن توجه الجزائر للتصنيع لم يكن ذو جدوى كما حصل بالإمارات العربية المتحدة، لعدم اعتماد الجزائر على قطاعات داعمة لتحقيق النمو الإنتاجي بالبلاد، كما أن الأمر الآخر الذي أدى لعدم تسجيل نمو صناعي جيد هو أن العمالة الجزائرية غير فنية فيما يخص الصناعة، حيث تستورد الجهات المختصة خططا استثمارية متعددة لكنها لا تنجح في تطبيقها على أرض الواقع.

المحور الرابع: الرؤى والتطلعات المستقبلية لتنمية اقتصادية أفضل

قامت الإمارات العربية المتحدة بإحداث تحول جوهري في أساليب الإنتاج الصناعي، من خلال استحداث سلسلة من الاختراعات والتجديدات في مجال الصناعة والتجارة، كما أرفقت بذلك إحداث تغيير كيمي في التنظيم الاجتماعي السائد في التوظيف (جلب العمالة الأجنبية الفنية)، وذلك لمسايرة التقدم الإنتاجي المستحدث، وقد أدى ذلك إلى ظهور حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المشتركة بالبلاد، ما أدى إلى توسع سريع في القطاع الصناعي، وتحول فرص العمل من التوظيف العشوائي البسيط إلى التوظيف الفني المنظم، إلا أن الاتجاه نحو احتراف الصناعة والخدمات أيضا أدى إلى الطلب بمعدل أكبر على استيراد السلع والمنتجات الأجنبية الكمالية، وارتفاع التضخم بذلك مقارنة بالجزائر.

توجهت الإمارات العربية المتحدة تدريجيا إلى خفض الطلب المتزايد على السلع والخدمات نسبيا، من خلال الاتجاه نحو إنشاء عدد هائل من الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية ومن خلال المشاركة الأجنبية في ذلك، ثم انتقلت حركة النمو إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، حتى بالنسبة للقطاعات التي كانت المحفز الرئيسي لنمو الصناعة والتجارة بالإمارات العربية المتحدة.

يمكن القول أن انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي بالجزائر أدى إلى عدم القدرة على توسع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، خصوصاً الصناعية منها، وبالتالي عدم القدرة على الإنتاج والنمو والتطور، كما توجد بالبلاد موارد طبيعية غير مستغلة، بسبب عدم توافر المعارف الفنية والقدرات الإدارية والتنظيمية. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي بالجزائر إنما يعني انخفاض مستوى الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، أي انخفاض مستوى الاستثمار في كافة الأصول ومستوى الاستثمار الموجه لرفع قدرات ومهارات القوى البشرية، وتتجلى المظاهر سابقة الذكر في انخفاض إنتاجية العمل في الاستثمارات الزراعية بالبلاد، وتخلف مستوى قوى الإنتاج المستخدمة، وضعف الأهمية النسبية للقطاعات غير الخدمية.

يلعب قطاع الخدمات بالدول المتقدمة دوراً هاماً، وهو ينمو بشكل متماثل إلى جانب قطاع الصناعة، إلا أن قطاع الخدمات بالدول النامية، ومنها الجزائر والإمارات العربية المتحدة، هو ذات أهمية نسبية كبيرة، وذلك بوصفه قطاعاً مستوعباً للعمالة بالجزائر وعند مستويات منخفضة من الإنتاجية، وقطاعاً مستوعباً للعمالة الأجنبية الفنية بالإمارات العربية المتحدة، إذ تنعدم بالبلاد الأولى فرص العمل البديلة في القطاع الصناعي، في ظل عدم توجه الحكومة إلى تبني قطاع البناء والتشييد وقطاع النقل كقطاعات محرّكة للاقتصاد ونحو إحداث نمو صناعي من خلال التأثير المباشر على قطاع السياحة وخدماته (كما حدث بالإمارات العربية المتحدة).

يعد هيكل اقتصاد الجزائر هيكلاً مختلاً، ويعني اختلال الهيكل الإنتاجي عموماً انحرافه عن نمو الهيكل الإنتاجي السائد بالدول النامية، بحيث يكون في الدول المعنية هيكلاً زراعياً بالدرجة الأولى، ويُعزى ذلك في هذه الدول إلى أنه مع ضيق نطاق إمكانية توسع القطاعات غير القطاع الزراعي، فإن المجال الوحيد لاستيعاب العمالة هو القطاع الزراعي، وأن ذلك هو أمر طبيعي لانخفاض الدخل الفردي بوجود التضخم، إلا أن توجه الجزائر إلى إحداث التوظيف دون سابق اعتماد على تحريك الاقتصاد من خلال قطاعات خدمية حقيقية أدى إلى نمو القوى العاملة بما يزيد عن مستوى الإنتاج السائد، وانعدام الإنتاجية الحدية للقوة العاملة الزائدة، وأن قطاع الخدمات المستخدمة يشمل العديد من الخدمات غير المنتجة التي تحوي أعداداً أكثر مما تحتمله حاجة الإنتاج في هذا القطاع.

تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى أن يكون هيكل صادراتها متنوعاً، لأن أي اضطراب يصيب السوق الدولي للمجموعة السلعية الداخلة في صادرات ذات البلاد لن يترتب عليه تأثير يُذكر، أما هيكل صادرات الجزائر فهو يتميز باحتلال سلعة أولية واحدة لهذا القطاع (المحروقات ومشتقاتها)، وبالتالي انخفاض نسبة التصدير منها يؤدي إلى أزمة مالية بالبلاد، ثم أن اختلاف هيكل الصادرات بين الإمارات العربية المتحدة والجزائر يعكس مستوى تقدم القوى الإنتاجية بقطاعات الاقتصاد القومي للبلاد الأولى على حساب الثانية، وأن ذلك يوضح المرونة العالية للجهاز الإنتاجي بالإمارات العربية المتحدة ومدى الاستجابة الكبيرة للتغيرات في ظروف الطلب الدولية.

يمكن القول أن انتهاج الإمارات العربية المتحدة لسياسات واستراتيجيات منظمة ومحكمة في التأثير الأولي لقطاعات داعمة لقطاع الصناعة، أن ذلك يسمح بعدم اضطراب خطط الإنماء طويلة الأجل على حساب ما حدث بالجزائر من ضغط برامج الاستثمار عن طريق إلغاء بعض المشاريع أو عدم إكمالها أو عدم سلامة تنفيذها، كما يمكن

القول أن السائد لدى الاقتصادات النامية هو أن جوهر التنمية يتمثل في النمو السريع، بمعنى رفع معدل النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك يؤدي إلى ظاهرة التخلف، حيث اتجهت الإمارات العربية المتحدة إلى محاولة التغلب على عقبات التنمية لكونها الأكثر شمولاً من النمو الاقتصادي السريع (Smith, 2003).

إن القدرة على توليد زيادات متتالية في الناتج المحلي الإجمالي شيء جيد، ويعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي، وذلك ما يستند إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية، التي تركز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات، إلا أنه بالنسبة للجزائر فإن جُلَّ الاستثمارات المنتجة هي استثمارات البترول والغاز، أين يتم تسجيل نمو دخل فردي غير حقيقي، لذلك توجب الدراسة بالنسبة للجزائر إحداث تغييرات في المجتمع تعمل على توفير المناخ اللازم للانطلاق نحو النمو، مثل ظهور فئة جديدة من المنظمين والعاملين، وقيام البنوك والمؤسسات المالية بالعمل على تعبئة المدخرات، بالإضافة إلى توسيع التجارة الداخلية وتنشيط الخارجية، واستخدام الأساليب الحديثة في الصناعة والإنتاج.

يمكن أن يحدث بذلك انطلاق للنمو الاقتصادي الحقيقي، من خلال حدوث ثورة فنية وصناعية وتغير السياسية الاقتصادية بالبلاد، ما قد يسمح بظهور بعض الصناعات الرائدة، ذات القدرة الابتكارية وسرعة النمو وارتفاع مرونة الطلب الداخلية على منتجاتها، ويتم تطبيق الأساليب الفنية الحديثة في معظم موارد المجتمع، بما يسمح بارتفاع معدل النمو واستمراره، فيكون الاقتصاد قادراً على تحمل الصدمات غير المتوقعة.

يحتاج الاقتصاد الجزائري للوصول إلى النمو الاقتصادي الذاتي، بحيث يلعب الطلب الدور الأساسي في ذلك، وتحتل الصناعات المعمّرة والخدمات خصوصاً السياحية منها مكان الصدارة في النظام الاقتصادي بالبلاد، ولتحقيق نمو اقتصادي ذاتي يحتاج الاقتصاد الجزائري إلى تحصيل مقومات النمو الذاتي، وتحتاج فيها عملية التنمية إلى حد أدنى من الموارد أو الجهد الإنمائي غير الموجود حالياً (جهد إنمائي مُستورد)، وذلك من أجل توجيه اقتصاد البلاد نحو النمو الحقيقي السريع، وتقترح الدراسة إحداث دفعة قوية تتلخص في رفع معدل الاستثمار للقضاء على عقبات النمو السكاني وعدم التجزئة.

الخاتمة:

تُعد مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر مساهمة صغيرة، ويعكس ذلك نمواً بطيئاً ومتذبذباً في تأثير السياحة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالبلاد، إلا أنها تنعكس أيضاً على التوظيف، وشأنه شأن التأثير على الناتج المحلي الإجمالي (تأثير ضئيل)، بينما تُعد مساهمة السياحة في الاقتصاد الإماراتي ككل مساهمة كبيرة، وأن ذلك ما هو إلا انعكاس لتأثير عوامل أخرى، خصوصاً خدمات النقل واستثمارات البناء.

تحتل الإمارات العربية المتحدة مكانة متقدمة في مؤشرات اقتصادية عديدة ذات العلاقة بقطاع البناء والتشييد وقطاع النقل (مؤشر استخراج تراخيص البناء والتشييد، مؤشر توافر ونوعية الطرق المعبدة، مؤشر توافر ونوعية البنية التحتية للنقل، مؤشر توافر ونوعية خدمات النقل، مؤشر جودة البنية الأساسية للطرق، ومؤشر بيئة الأعمال والبنية

التحتية في مجال السياحة والسفر)، إلا أنه بالنسبة للجزائر فإن سياساتها واستراتيجياتها في قطاعي النقل والبناء والتشييد لا تخدم نمو السياحة بمناطق البلاد بشكل مماثل للإمارات العربية المتحدة.

ساهمت القطاعات الخدمية المعنية بتحفيز النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية بالإمارات العربية المتحدة، وساعد على ذلك تبني البلاد للنظام الرأسمالي في التبادل والمتاجرة، على خلاف النظام الاشتراكي بالمراحل الأولى بعد الاستقلال بالنسبة للجزائر، والنتيجة أن دعم القطاعات الخدمية بالإمارات في مرحلة أولية سابقة أدى لنجاح نمو الصناعة والإنتاج المحلي، حيث تفسر الدراسة ذلك بالاتجاه نحو زيادة التوظيف ذات العلاقة بخدمات السياحة في وقت لاحق، ما أدى إلى استيراد العمالة الفنية الأجنبية في القطاعات الخدمية المعنية وفي قطاع الصناعة والإنتاج المحلي، من خلال القيام بالمشاركة الأجنبية في مشاريع استثمارية ضخمة بالإمارات، وما لشبكات النقل وخدماتها المتطورة في وقت سابق من أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة، بعيداً نسبياً في الوقت الحالي عن كون الاقتصاد الإماراتي اقتصاد ريعي كما في السابق.

كانت شبكات النقل البري وخدماتها المصاحبة تحتاج إلى قدر أدنى من التبادل التجاري الحادث بالبلاد، لتؤدي بدورها إلى تحقيق نمو عكسي، يتمثل في نمو الصناعة والإنتاج والتجارة، وانعكاس ذلك على التوظيف والناتج، وهو ما لم يتحقق بالنسبة للجزائر نتاجاً لتبني سياسة إحداث التوظيف غير الحقيقي في ظل الاضطرابات السياسية فترة التسعينات، وملخص ذلك أن استيراد البلاد لخطط ومشاريع الاستثمارات الأجنبية لا ينجح في مرحلة التطبيق، لعدم وجود أرضية تجارية واقتصادية داعمة لذلك، وخصوصاً في البنية التحتية والعمالة المحلية المستخدمة، وفي ذات الوقت اتجهت الإمارات العربية المتحدة نحو التحول الجوهري في أساليب الإنتاج، واستحداث الاختراعات والتجديدات في الصناعة والتجارة. وتبني تغير كفي في التنظيم الاجتماعي للتوظيف، ما سيساهم في نشوء أجيال إماراتية على التقدم والاحتراف، والمعارف الفنية والقدرات الإدارية والتنظيمية.

أما بالنسبة للجزائر، فرغم أن الزراعة تأخذ نصيباً معتبراً في الاقتصاد وما لذلك من إمكانيات النمو والتطور، إلا أن إنتاجية العمل في الاستثمارات الزراعية لا تزال منخفضة، كذلك فإن نمو القوى العاملة بما يزيد عن مستوى الإنتاج السائد أو انعدام الإنتاجية الحدية للقوة العاملة الزائدة أو أن قطاع الخدمات المستخدم يشمل العديد من الخدمات غير المنتجة (هيكل اقتصادي مختل وبعيد عن التنوع)، فإن كل ذلك يوضح المرونة الضئيلة للجهاز الإنتاجي بالجزائر ومدى الاستجابة المنخفضة للتغيرات في ظروف التجارة الدولية، وأن كل ذلك يسمح باضطراب خطط الإنماء طويلة الأجل.

تتجه الإمارات العربية المتحدة حالياً نحو محاولة التغلب على عقبات التنمية لكونها الأكثر شمولاً من تحقيق النمو الاقتصادي السريع، بفضل فئة جديدة من المنظمين والعاملين، وقيام البنوك والمؤسسات المالية بالعمل على تعبئة المدخرات، إضافة إلى توسيع التجارة الداخلية وتنشيط التجارة الخارجية، واستخدام الأساليب الحديثة في الصناعة والإنتاج، لذلك يجب على الجزائر القيام بتغيير السياسة الاقتصادية، وتطبيق الأساليب الفنية الحديثة في معظم موارد المجتمع، ومحاولة الوصول إلى النمو الاقتصادي الذاتي لتحمل الصدمات غير المتوقعة.

المراجع

- أوابك وآخرون (2009). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008: الملاحق الإحصائية. (ص 307). الكويت: صندوق النقد العربي. مسترجع من <http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2009>
- أوابك وآخرون (2012). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011: الملاحق الإحصائية. (ص 325). الكويت: صندوق النقد العربي. مسترجع من <http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2011>
- مركز دبي للإحصاء (2010). الكتاب الإحصائي السنوي: إمارة دبي. (عدد 22). الإمارات العربية المتحدة: DSC. مسترجع من http://dsc.gov.ae/Publication/SYB_2010.pdf
- Blanke, J. & Chiesa, T. (2011). The Travel & Tourism Competitiveness Report: Beyond the Downturn. *World Economic Forum*. Geneva, Switzerland: The World Bank. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/WEF_TravelTourismCompetitiveness_Report_2011.pdf
- International Bank for Reconstruction and Development [IBRD] (2012, April). *World Development Indicators*. Washington, D.C.: The World Bank. Retrieved from <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/6014/681720PUB0EPI004019020120Box367902B.pdf?sequence=1>
- Ministry of Foreign Trade [MFT] (2012). *UAE Trade Statistics in Figures 2012*. (3rd Ed., pp. 5,7,8,16). Abu Dhabi, UAE: Trade Analysis & Information Department, TAID. Retrieved from <http://www.moft.gov.ae/images/releases/2322.pdf>
- Smith, S. C. (2003). *Case Studies in Economic Development*. (3rd Ed., pp. 28 - 33). Boston, MA: George Washington University. Retrieved from <http://wps.aw.com/wps/media/objects/277/284582/todarocasestudies.pdf>
- World Bank (2012). *Data of World Development Indicators (WDI) & Global Development Finance (GDF)*. Retrieved from <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>
- World Travel & Tourism Council [WTTC] (2012). *Travel & Tourism: Economic Impact 2012 - Algeria*. The Authority on World Travel & Tourism. (pp. 3,4). London, UK: WTTC. Retrieved from http://www.wttc.org/site_media/uploads/downloads/algeria2012.pdf
- World Travel & Tourism Council [WTTC] (2012). *Travel & Tourism: Economic Impact 2012 - United Arab Emirates*. The Authority on World Travel & Tourism. (pp. 3,4). London, UK: WTTC. Retrieved from http://www.wttc.org/site_media/uploads/downloads/united_arab_emirates2012.pdf